



منظمة التعاون الإسلامي



وزارة العمل
والتنمية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية

OIC/1st-FMC/2017/DEC.DRAFT

إعلان جدة

**الدورة الأولى لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي الوزاري حول
مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في الدول الأعضاء في
المنظمة**

**”نحو منهاج منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج
والأسرة والحفاظ على قيمها في الدول الأعضاء“
جدة- المملكة العربية السعودية**

١٢-١١ جمادى الأولى ١٤٣٨ هـ (٨-٩ فبراير ٢٠١٧)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد بن عبد الله
وعلى آله وأصحابه ومن اتبع هداه وبعد:

نحن، المشاركون والمشاركات من الوزراء وممثلي الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري حول مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في الدول الأعضاء التي عُقدت يوم ٩ فبراير ٢٠١٧ (الموافق ١٢ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ) في مدينة جدة، بالمملكة العربية السعودية تحت شعار "نحو منهاج منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في الدول الأعضاء".

و استناداً إلى ميثاق المنظمة الذي ينص على ضرورة "تعزيز دور الأسرة وحمايتها وتنميتها باعتبارها الوحدة الطبيعية والجوهرية للمجتمع"، وما توليه الدول الأعضاء من أهمية لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها، وتثبيتاً لأهمية الأسرة ودورها في التنشئة والتربية والحماية كمنبع رئيسي يتلقى عبره الفرد المرجعيات الأخلاقية والدينية ومنظومة القيم التي يستمد منها مواقفه وسلوكه،

وإذ نسترشد بتعاليم الدين الإسلامي، وأهم المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تؤكد على الدور الجوهري والأساسي للأسرة - في مفهومها القائم على رجل وامرأة ويرتبطان بالزواج في إطار شرعي - لتحقيق الأمن الاجتماعي والتنمية المستدامة، وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص في المادة السادسة عشرة على أن الأسرة "هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع"، وكذلك مبادئ الأمم المتحدة وقراراتها التي تتوافق مع مبادئ وأهداف المنظمة بشأن الأسرة،

وإذ نستذكر القرارات الصادرة عن مختلف دورات مؤتمر القمة الإسلامي وخاصة الدورة الاستثنائية الثالثة (قمة مكة المكرمة ٢٠٠٥) والدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي (قمة إسطنبول ٢٠١٦)، وقراري مجلس وزراء الخارجية رقم: ٤٢/٤-ث و٤٣/٤-ث الصادرين في الدوريتين الثانية والأربعين (بالكويت في ٢٧-٢٨ مايو ٢٠١٥) والدورة الثالثة والأربعين (بطشقند في ١٨-١٩ أكتوبر ٢٠١٦) بشأن "تعزيز قدرات مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها" في الدول الأعضاء ودعوة المجلس إلى عقد مؤتمر وزاري خاص لدراسة الموضوع، والتوصيات الصادرة عن الدورة السادسة للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في التنمية في الدول الأعضاء في المنظمة، والدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي حول الشباب والرياضة، والدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي حول الطفولة،

وتأكيداً على أن الأسرة هي أحد محاور التنمية المستدامة وأن التركيز على الأسرة يوفر منهاجاً استراتيجياً لمعالجة التحديات التنموية المستمرة، وتأكيداً على مسؤولية الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة المتفرعة ومؤسساتها المتخصصة والمنظمات المنتمية ذات الصلة في العمل من أجل تعزيز قدرات مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في الدول الأعضاء للمنظمة،

وتأكيداً على أهمية القيم الدينية المستمدة من الكتاب والسنة في صون الأسرة، وعلى أهمية حقوق الإنسان وحماية الأسرة في الشريعة الإسلامية، وعلى المسؤولية الرئيسية للوالدين في تنشئة الطفل وحمايته، وعلى دور مؤسسات المجتمع في دعم الجهود التي يبذلونها من أجل رعاية الطفل في بيئة أسرية آمنة،

وإذ نعرب عن قلقنا البالغ إزاء ما تشكله الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال والإرهاب من تهديد للسلم والاستقرار في كثير من الدول الأعضاء، وانعكاسات ذلك على استقرار وأمن الأسرة والمجتمع،

وبعد الاطلاع على سياسات واستراتيجيات الدول الأعضاء في مجال تعزيز قدرات مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها، والاستماع إلى عروض للأوراق العلمية التي تقدمت بها مؤسسات المنظمة، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، وبعد المداولات التي دارت حولها، نوصي بما يلي:

(١) إيلاء الأهمية القصوى لمؤسسة الزواج والأسرة باعتبارها النواة الرئيسية للمجتمع والمساهمة في جهود التنمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف التنموية المتفق عليها دولياً، ونشدد في هذا الصدد على ضرورة وضع استراتيجيات وتنفيذ سياسات أسرية شاملة ترمي إلى تعزيز مؤسسة الزواج وتمكين الأسرة والحفاظ على قيمها.

(٢) حث الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة على وضع آليات لتعزيز دورها للتنسيق مع المنظمات والمؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال وتبادل المعلومات والخبرات من أجل تعزيز قدرات مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها.

(٣) قيام الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة باتخاذ خطوات عملية للقضاء على الفقر وتداعياته على الأسرة وتفعيل دورها في تحقيق النمو الاقتصادي، وكذلك تقوية التماسك الأسري، وإعطاء الأسرة الأولوية في الخطط التنموية.

(٤) دعوة الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة لتقديم منح وقروض صغيرة لتمكين الأسر المستفيدة من بناء مشروعات مدرة للدخل، ووضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز دور وآليات التكافل وإحداث التوازن بين مسؤوليات العمل ومتطلبات الأسرة وتحقيق التواصل بين الأجيال.

(٥) قيام الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة باتخاذ خطوات عملية لوضع آليات لمواجهة وإدارة المخاطر الناتجة عن الحروب أو الكوارث الطبيعية وتقديم المساعدات للأسر المتضررة وإنشاء مؤسسات ومراكز متخصصة للأسرة في حالة الأزمات.

(٦) الرفض الكامل لدعاة الشذوذ والمثلية الجنسية، وللأصوات التي ترتفع لدعوة الدول الأعضاء للاعتراف بحقوق تلك الفئات كأقليات في تشريعاتها، وغير ذلك من الضغوط السياسية والاقتصادية التي تواجهها بعض الدول الأعضاء.

(٧) دعوة الأمانة العامة ومؤسسات المنظمة إلى تكثيف دورها الإيجابي على المستوى الدولي بشأن تعزيز مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها.

(٨) دعوة الأمانة العامة إلى وضع إطار عام للتعاون والتنسيق بين أجهزة المنظمة النشطة في مجال تمكين الأسرة وتعزيز قدراتها، والعمل من أجل إنشاء هيكل وأقسام خاصة بالأسرة لدى تلك الأجهزة.

(٩) التأكيد على الدول الأعضاء ببحث الأسرة على القيام بمسؤولياتها تجاه الأطفال والشباب بإرساء مبادئ الوسطية والاعتدال وحمايتهم من الغلو والفكر الإرهابي وبث روح المحبة والسلام ومناهضة الكراهية وأن يكونوا نافعين لأنفسهم ومجتمعاتهم والعالم أجمع.

يتوجه المؤتمر بالشكر للمملكة العربية السعودية ممثلةً بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان على استضافتها الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري الأول حول مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في الدول الأعضاء وعلى الترتيبات المتميزة التي قامت بها في سبيل إنجاح هذا المؤتمر، وكذلك الشكر موصول لمنظمة التعاون الإسلامي على جهودها المتميزة في إنجاح أعمال هذا المؤتمر.

كما يرفع المؤتمر والوفود المشاركة أسى آيات الشكر والامتنان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود على دعوته الكريمة لعقد هذه الدورة واستضافتها في المملكة العربية السعودية.